

على مكرها من غير ان يتعمد ضوا لا كل الاعتقاد لغونه
 معروغا من حكمة ومشي كانت العبادة خاصة بالله سبحانه
 فليعلم من ان يترجح حيث شاء ان حريته المرأة التي
 قالت للبي صلى الله عليه وسلم ان تزرت ان اذبح بكحلان
 كزنا وكزنا او تصون لحومها فمناك فقال لها طيب الله
 عليه وسلم هل كان بها ونس او صنع فبالت لا بفعل
 لها اوب بنزرك وبلغت ما عن البقرة في المسئلة
 افروا في رعية جمالوهي عى اما ما لك رضى الله عنه
 ان من تزجوز المساكين البقرة او مكر مثلا فليعلم بها
 في مرضه ويتصون بها وقال ابن السوار فله ان يجرها
 حيث نوى وقول ابن السوار هو التي صرح به الامام
 اشهد واعاير النسخ وقال البقرة في الكاهن
 وقال بعضهم ان ما يهدى للعائيشي بالكره منه
 فهو ما تقومه تزج اقامى تبرج بى ليه تعالى
 ودفعه ارضه من مكاي او سمع او غيره بقهر صر
 مما جرت العادة بصره فيه فكل ذلك جائز لانها
 فيه وحى الامم انه يجب ان يفعل فيه ما جرت به
 العادة وحش من قال يكره بالعلم ان يعمل
 به بمنزلة سركه الرافع معجل به ولو كان مكر بها
 وابن تيمية رحمه الله انه ينسب اليه النهى عن التزج

للكره

الكره له هو ينسبه فانه اخطا العبادة المستملة على نوح مكره
 شفيق لها سمها تلك الكراهة ولو علم صاحبها انها لم يمت
 وبها نفع اضراب قوله في هذا الموضوع وفي شرح الامم على
 التمشي ان من تزج للميت ما لا يان نوى كونه للميت تصدق به حيث
 كان وان نصره البقرة بعنه الملازمين للصرح او الزاوية نجية
 وصره اليهم ان امته وهذا هو المصروح عن ابن عمر نزل قوله
 وان لم يكن في صر فتبج العادة ونقله في العيار وذكر الصحاب
 عى المرابن في حاشيته على البخاري ان من تزج مثل هذا لم يمت
 هو الضال من احوال الناس حيث لم يعرف الفطر وهو السب
 فانه البرزخ من ابن عمر فتح قال البقرة في تزج من كلام
 ابن عمر ان العشرى والبعثى مثل الصرفة بكلها تنقل للميت
 قال في التزج ولا خلاف به في زيادة العكاث من السراج في الكبر
 الرعا: خبار عجز الصرفة والعل ان حريته المرأة التي قال لها ما لنا
 الرسول اوب بنزرك فراضه ابره اروه في المشى بسنن له الى عمر بن
 شعيب عن ابيه عن جبر ان امرأة قالت ان تزرت ان اذبح بكحلان
 كزنا وكزنا ان يترج فيه اهل الباهلية قال لصن قالت لا اخل ونس
 قالت لا اخل اوب بنزرك واما ما ينسب لابن تيمية والاكابر
 على نزل المزج فانه رحمه الله بعمر ما ذكر النهى صرح بان سب
 النسخ هم ما اذ اجرت الهبة التي هي كون التزج لا على
 او الرضى كقول اول الشورى في نفسه وان لم يكن في صرته لاي

372